

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دي آليا (المكسيك)

إلى برنامج عمل، مما عطل بالتالي عملا كبيرا بشأن نزع السلاح.

إن المداولات التي جرت في اللجنة الأولى خلال الأسبوع الماضي لم تؤكد من جديد إلا على تلك الشواغل. ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد الحاجة إلى تحديد أساليب محددة وعملية وتتسم بالشفافية لبلوغ نزع السلاح الكامل ومنع الانتشار في ظل مراقبة دولية فعالة. ويشكل فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمل انعكاسا مؤلما لانعدام الإرادة السياسية، لا سيما من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية، لمعالجة مسائل نزع السلاح.

ومع ذلك، فإن بنغلاديش ترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتناشد الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير ملموسة وفعالة تستكمل المساعي الجارية لتعزيز نظامي نزع السلاح المتعدد الأطراف ومنع الانتشار.

ونتفق مع قول الأمين العام الوارد في تقريره عن أعمال المنظمة على أنه "استرشد واضعو الميثاق بفكرة محورية مفادها أنه لا يمكن قيام سلام دولي دائم إلا على

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٥٧ إلى ٧٢ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد شامشر إم. شودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): استمحو لي، سيدي، أن ابدأ ببيان بتوجيه أحر تهنئة إليكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. وإني لعلى ثقة بان مداولات اللجنة في ظل قيادتكم المقتدرة والماهرة ستكون مثمرة. كما أود أن أعرب عن شكري الصادق للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الشامل الذي أدلى به في الجلسة الثانية.

نجتمع هنا اليوم فيما يتعرض مفهوم تعددية الأطراف - وهو الأساس الذي بني عليه الميثاق - لخطر جسيم. وللأسف فإننا نلاحظ أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من الاتفاق على جدول أعمال بعد أعوام من المداولات، وأنها عجزت مرة أخرى عن اعتماد تقرير موضوعي عن عملها. كما أن مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، لم يتمكن من التوصل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الآن الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أن استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتناقض أيضا مع التأكيدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن المعاهدة ستمنع تحسين الأسلحة النووية الحالية واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وإن بنغلاديش تعتبر مؤتمر نزع السلاح الهيئمة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ونأسف لأن مواصلة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ مواقف غير مرنة تستمر في منع مؤتمر نزع السلاح من أداء عمله بشكل سليم. ونود أن نؤكد على ضرورة البدء بإجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي يهدف إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، في إطار زمني محدد.

ونشير إلى النتيجة التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع ومفادها أنه ثمة التزام بأن نشرع بحسن نية في إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، وأن نصل بهذه المفاوضات إلى نهايتها. ونأسف لعدم تحقيق أي تقدم حتى الآن في الوفاء بذلك الالتزام. وتكرر بنغلاديش تأكيد مناشدتها بعقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بغية حظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وحيازتها وإجراء تجارب بشأنها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتدمير تلك الأسلحة. ونؤمن بأن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد الأكيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

أسس التكافل“ (A/59/1، الفقرة ٢٩٦). ولذا، فإن بنغلاديش داعية قوية إلى ترسيخ سيادة القانون والنهج المتعدد الأطراف في جميع مجالات العلاقات الدولية، بما في ذلك مجالا منع الانتشار ونزع السلاح.

إننا نشعر بخيبة الأمل حيال التقدم الضئيل الذي أحرز في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ووجود إرادة سياسية قوية بين الدول الأعضاء أمر أساسي للدفع قدما بالعملية، مما يمكن مؤتمر نزع السلاح من استئناف دوره في التفاوض على اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مع تركيز على القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

كما أننا نشعر بالقلق حيال الخطى البطيئة لتزع السلاح، وحيال انتهاكات الالتزامات بمنع الانتشار، وحيال تهديد الإرهاب. فهذه التطورات تعرض للخطر السلام والأمن الدوليين وقد تؤدي إلى زيادة الحالات الجديدة لاستخدام القوة على نحو انفرادي ووقائي.

ونشعر بالقلق حيال عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في بلوغ القضاء على ترساناتها بهدف نزع السلاح النووي. ونود أن نشدد على التهديد الناشئ للبشرية من الوجود المستمر للأسلحة النووية ووجود إمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا يسعنا سوى أن نشدد على الحاجة إلى بلوغ القضاء الكامل على الأسلحة النووية بغية إنقاذ العالم من أخطار الانتشار النووي. ونحث الأطراف المعنية على أن تبدأ دون تأخير إجراء مفاوضات بشأن تلك المسألة.

إننا نشعر بالقلق أيضا لأنه يجري الآن النظر في استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ونود أن نكرر التأكيد على أن اتخاذ تدابير بشأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يتناقض مع التأكيدات الأمنية السلبية التي قدمتها حتى

إجراء أي تجارب نووية من أي نوع كان يقوض عدم الانتشار النووي، على المستوى الأفقي والرأسي، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. كما أننا أبرمنا اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي ذو الصلة. ويشكل كل ذلك دليلا ملموسا على التزامنا الذي لا يجيد بهدف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

توجد صلة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية. وهنا، أود أن أشير إلى البيان الذي ألقاه رئيس الوفد البنغلاديشي أمام الجمعية العامة هذا العام:

”إننا نؤمن بأن هناك علاقة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية. وبنغلاديش طرف في كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرئيسية الخاصة بتزع السلاح. [وإننا ننبذ جميع أسلحة الدمار الشامل]. وموقعنا الجغرافي يجعل الأسلحة النووية سببا مباشرا ومشروعا لقلقنا في منطقة جنوب آسيا. وبالتالي، فإن بنغلاديش تؤيد جميع التدابير، الجزئية وغير الجزئية، تجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح التقليدي والنووي“ (A/59/PV.7، الصفحة ٤٣)

إننا نحث جميع البلدان - ولا سيما القوى العسكرية الرئيسية - على كبح جماح نفقاتها العسكرية وتكريس جزء من الموارد المحررة من جراء تنفيذ معاهدات نزع السلاح للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ونحن على اقتناع بأن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها على أفضل وجه في إطار نزع السلاح، وتخفيض النفقات العسكرية، وتخصيص الموارد للقضاء على الفقر، وتنفيذ تدابير بناء الثقة المستدامة.

ونلاحظ مع القلق الآثار السلبية التي تترتب على تطوير ونشر منظومات الصواريخ الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية ومتابعة التكنولوجيات العسكرية المتقدمة التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، والتي تساهم في تحقيق مزيد من التدهور في المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز نزع السلاح وتقوية الأمن الدولي. وتدعو بنغلاديش إلى البدء الفوري بإجراء عمل موضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وترحب بنغلاديش بالتقرير الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها وتشكيل فريق آخر من الخبراء الحكوميين لدراسة المسألة مليا. ونحن مقتنعون بأن النهج التفاوضي المتعدد الأطراف العالمي والشامل وغير التمييزي بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها يمكن أن يساهم في إقرار السلم والأمن الدوليين.

إن بنغلاديش، وهي بلد ذو سجل لا تشوبه شائبة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، تلتزم بتحقيق التقييد العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد اخترنا عن وعي وبلا شروط أن نظل دولة غير حائزة للأسلحة النووية. والتزامنا الذي لا يجيد بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها ينبع من التزاماتنا الأساسية بتزع السلاح العام الكامل. وبنغلاديش هي أول دولة في المرفق - ٢ في جنوب آسيا توقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبصفتنا دولة طرفا في معظم جميع المعاهدات المتصلة بتزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، فإن بنغلاديش تعلق أهمية خاصة على التقييد الشديد بتلك المعاهدات. ونعتبر أن

مناطق كثيرة من العالم. ونحث على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المعني بحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ في نيويورك. ويحدد البرنامج نهجا واقعيا وشاملا يمكن تحقيقه إزاء معالجة المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وتشعر بنغلاديش ببالغ القلق إزاء العدد المتزايد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يقعون ضحية للألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع وبعد الصراع. ونؤمن بأنه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات اللازمة لعمليات إزالة الألغام الأرضية، وبأنه من الضروري أيضا إعادة تأهيل ضحاياها وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا في البلدان المتضررة من الألغام الأرضية. ونحث تلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، على أن تفعل ذلك.

إننا نرحب مع الارتياح باتخاذ القرارات المتتالية للجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم أن نذكر أن أنجع وسيلة لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل هي القضاء الكامل على هذه الأسلحة.

وما زلنا مقتنعين بأن إقامة سيادة القانون وتعددية الأطراف هما الخيار الوحيد المتاح لنا في معالجة القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح. وإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة يحظيان بالأهمية القصوى في ذلك السياق.

إن بنغلاديش تؤيد النهج الإقليمية لنزع السلاح النووي. ونؤمن بأن تحقيق تدابير بناء الثقة من خلال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يساهم بشكل كبير في نزع السلاح. ونرحب بجميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، وندعو إلى إنشاء مثل هذه المناطق في جنوب آسيا، وفي الشرق الأوسط، وفي أجزاء أخرى من العالم. ويجب تعزيز عملية كاتاماندو للمساهمة في تحقيق السلم والأمن الإقليميين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ومفهوم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بحرية، ينبغي متابعته بكل جدية لكي يشمل المزيد من المناطق. ففي جنوب آسيا، يجب أن تتخلى الهند وباكستان عن أسلحتهما النووية ويجب أن ينضموا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن المحبط للآمال أن نلاحظ الإصرار على فرض قيود غير ضرورية على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية إلى البلدان النامية. فذلك يتناقض مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو بنغلاديش إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية، فورا وبشكل غير تمييزي، بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نؤكد من جديد على حرمة الأنشطة النووية السلمية، وأن نكرر التأكيد على أن أي هجوم أو التهديد بهجوم ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية، العاملة أو التي قيد الإنشاء، يشكل تهديدا خطيرا للبشرية وللبيئة ويمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتوزيعها وتراكمها المفرط وانتشارها الذي يتعذر السيطرة عليه في

وفي العام القادم، سوف نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وسوف تكون تلك المناسبة فترة تأمل – فترة لاستكشاف أفكار جديدة يمكن أن تضمن تحقيق الأمن الجماعي بجميع أبعاده لجميع دول العالم. لقد كان ذلك مهمة وهدف الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، وعلينا أن نلتزم بهما.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعت اللجنة إلى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي من جدول الأعمال، فتكون بذلك قد أكملت المرحلة الأولى من عملها. واغتنام هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن جميع أعضاء المكتب، عن امتناننا لكل عبارات التهئة والمؤازرة التي وجهت إلي والى زملائي أثناء المناقشة – رغم المناشدة بالامتناع عن الإدلاء بتلك العبارات توخيًا للكفاءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.